

توقيت اصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية  
وشفافية الإفصاح (دراسة تطبيقية)

The Timeliness of Financial Reports as Moderating Variable on the Relationship  
between Internal Governance Mechanisms Characteristics and Disclosure  
Transparency (applied Study)

بخاوة محمد الأمين<sup>1</sup>، طيبي حمزة<sup>2</sup>

Taibi Hamza Bekhaoua mohamed el amine

<sup>1</sup> مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، [m.bekhaoua@lagh-univ.dz](mailto:m.bekhaoua@lagh-univ.dz)

<sup>2</sup> مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، [h.taibi@lagh-univ.dz](mailto:h.taibi@lagh-univ.dz)

تاريخ النشر: 2022-10-30

تاريخ القبول: 2022-10-17

تاريخ الاستلام: 2022-11-08

**ملخص:**

هدفت الدراسة إلى إختبار تأثير خصائص آليات الحوكمة الداخلية على شفافية الإفصاح، وكذا تأثير توقيت إصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح، على عينة مكونة من 53 شركة مدرجة بسوق المال السعودي بمجموع 159 مشاهدة، للفترة من 2019-2021، أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي لخصائص آليات الحوكمة الداخلية المتمثلة في (حجم وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق)، و تأثير سلبي معنوي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على شفافية الإفصاح ، وكذا عدم وجود تأثير لتوقيت إصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية و شفافية الإفصاح، وأخيرا فقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز فعالية لجنة التدقيق بالتركيز على عنصر الخبرة المالية.

الكلمات المفتاحية: آليات الحوكمة الداخلية ؛ توقيت إصدار التقارير المالية ؛ شفافية الإفصاح.

تصنيف JEL : G34 ؛ M41 ؛ G38

**Abstract:**

The study aimed to investigate the effect of the internal governance mechanisms characteristics on disclosure transparency, as well as the role of The Timeliness of financial reports as moderating variable on the relationship between internal governance mechanisms characteristics and disclosure transparency, on a sample of 53 companies listed on the Saudi capital market with a size of 159 views. during the period from 2019 to 2021, The results of study show a positive significant effect of the characteristics represented in (board size and meeting, audit committee independence), as well as a negative significant effect of the audit committee meeting on disclosure transparency, and showed that there is no effect of the timeliness as a moderator variable on the relationship between the internal governance mechanisms characteristics and disclosure transparency. Finally, the study recommended the need to enhance the effectiveness of the audit committee that focusing on the element of financial expertise.

**Keywords:** Internal governance mechanisms, Timeliness of financial reports, disclosure transparency.

# توقيت اصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح (دراسة تطبيقية)

JEL Classification Codes : G38 ; M41 ; G34

## 1. مقدمة:

تعتبر حوكمة الشركات أحد المفاهيم الحديثة ومن بين أفضل الممارسات والقواعد السليمة لأغراض الوصول للتميز المؤسسي، والتي جاءت لتحقيق الأهداف والغايات المسطرة والعمل على بلوغها من جهة، وكذا تحقيق مصالح المساهمين والملاك بالشكل الذي يسمح بتلافي تعارض المصلحة بين الملاك والإدارة وبالتالي تخفيض وتقليص تكاليف الوكالة، وهي الحالة المثلى التي يصبوا إليها المنظرين، و الهدف الأسمى الذي تسعى إليه ومن خلاله حوكمة الشركات من جهة أخرى.

ولعل النظرة الإستراتيجية الموسعة لحوكمة الشركات، تكمن في التفكير في أصحاب المصالح، كأطراف فاعلة من حيث درجة التأثير والتأثر، وهذا مما ساهم كذلك في تطوير وإعادة التحديث في المفهوم الموسع للحوكمة، بما يسمح بضبط أداء الآليات والميكانزمات الفاعلة، لتأطير العلاقة وتحقيق المصلحة العامة وبالتالي زيادة درجة الثقة لأصحاب المصالح.

تأسيساً لما سبق تتبع أهمية حوكمة الشركات في ضرورة توافر الدقة والمصداقية وكذا تعزيز شفافية الإفصاح في التقارير المالية لأغراض اتخاذ القرار، ومنه الوصول لأقصى الدرجات من التركيز على زيادة الثقة، وهذا لا يتم إلا بعد مصادقة المدقق الخارجي على التقارير المالية، وإلا تفقد الخصائص النوعية الأساسية (الملائمة والوقتية) المفترض تحقيقها.

و يشكل تقرير المدقق الخارجي أداة توصيل وإبلاغ لنتائج عملية التدقيق للتقارير المالية، كأساس لتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والإدارة وكذا أصحاب المصالح لأغراض اتخاذ القرار، فهو مطالب من خلال ما هو متوقع منه بالتعبير عن رأيه المهني في شكل تقرير، لرفع درجة ثقة الفئة المستهدفة (المساهمين وأولئك المكلفين بالحوكمة، أصحاب المصالح) وفي الوقت المناسب، وعلى اعتبار أن المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية قد يفقد خصائصه النوعية بمرور الوقت، لذا فالمدقق الخارجي مطالب بأداء مهامه وفق جدول زمني عادة يكون محدد، وفق تشريعات وقواعد، فنجد أن هيئات الأوراق المالية تفرض توقيت 90 يوماً لإصدار التقارير المالية مصادق عليها من قبل المدقق الخارجي (Afify, 2009 ; Mohammed et al, 2016)، في ضوء ما سبق يمكن بلورة الإشكالية في التساؤل التالي: ما مدى مساهمة توقيت اصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح؟ وللتعمق أكثر يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما مدى تأثير خصائص آليات الحوكمة الداخلية على شفافية الإفصاح؟
- ما مدى تأثير توقيت إصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح؟

### 1.1. فرضيات الدراسة: في ضوء التساؤلات السابق ذكرها يمكننا طرح الفرضيات التالية:

1. الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لخصائص آليات الحوكمة الداخلية على شفافية الإفصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية  $(\alpha = 0,05)$ .

- 1.1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لحجم مجلس الإدارة على شفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
- 2.1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على شفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
- 3.1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لاستقلالية لجنة التدقيق على شفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
- 4.1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للخبرة المالية للجنة التدقيق على شفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
- 5.1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على شفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
- 6.1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتركيز الملكية على شفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتوقيت إصدار التقارير المالية كمعدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
- 1.2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتوقيت إصدار التقارير المالية كمعدل للعلاقة بين حجم مجلس الإدارة وشفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
- 2.2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتوقيت إصدار التقارير المالية كمعدل للعلاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وشفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
- 3.2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتوقيت إصدار التقارير المالية كمعدل للعلاقة بين استقلالية لجنة التدقيق وشفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
- 4.2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتوقيت إصدار التقارير المالية كمعدل للعلاقة بين الخبرة المالية للجنة التدقيق وشفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
- 5.2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتوقيت إصدار التقارير المالية كمعدل للعلاقة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وشفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
- 6.2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتوقيت إصدار التقارير المالية كمعدل للعلاقة بين تركيز الملكية وشفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ).
- 2.1. أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة في تسليط الضوء لتوجه جديد لدراسة و اختبار أثر توقيت إصدار التقارير المالية كمتغير معدل على العلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الافصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي، بغية تفسير واستكشاف ما تصبوا إليه الإشكالية المطروحة سابقا، من خلال الفجوة

## توقيت اصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح (دراسة تطبيقية)

البحثية والتي لم تتطرق لها الدراسات السابقة، ومن خلال الدراسة التطبيقية. والتي لعلها تسهم في إضافة دليل عملي للعينة موضوع الدراسة.

**3.1. أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى اختبار أثر خصائص آليات الحوكمة الداخلية على شفافية الإفصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي، وكذا أثر توقيت إصدار التقارير المالية كمتغير معدل على العلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي للفترة من 2019-2021.

**4.1. منهجية الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة ومناقشتها وتحديد الفجوة البحثية، وهذا استنادا لطبيعة إشكالية الدراسة وكذا فرضياتها وسعيا نحو تحقيق أهدافها، وبالتالي وضع فرضيات واختبار مدى صحتها، وكذا عقد مقارنات وتمحيصها في ضوء الاختبارات السابقة والنتائج المتحصل عليها، إضافة للجانب التطبيقي من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة (MD&A) للشركات المدرجة بسوق المال السعودي، بهدف تحليلها وتفسيرها للإجابة على تساؤلات الدراسة، وقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 26.

### 5.1. عرض الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Afify, 2009) إلى اختبار أثر خصائص حوكمة الشركات على تأخر تقرير التدقيق، على عينة مكونة من 85 شركة مصرية مدرجة بالبورصة المصرية لسنة 2007، وقد أظهرت النتائج أن استقلالية، وازدواجية مجلس الإدارة، ووجود لجنة تدقيق كان لهم أثر إيجابي على تأخر تقرير التدقيق، غير أن تركيز الملكية لا يرتبط أثره بشكل كبير على تأخر تقرير التدقيق.

بينما تناولت دراسة (عبدالعزیز, 2016) تحديد العوامل المؤثرة على الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان، وقد اختبرت أثر خصائص آليات الحوكمة الداخلية وكذا الخصائص التشغيلية للشركات، على عينة مكونة من 56 شركة مدرجة من مختلف القطاعات، تشير أهم النتائج إلى عدم وجود أثر لإستقلالية أعضاء المجلس ولوجود لجنة التدقيق ولنسبة الملكية العائلية على الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية. في حين هدفت دراسة (Ahmed & Che-Ahmad, 2016) إلى اختبار أثر خصائص حوكمة الشركات على تأخر تقرير التدقيق. على عينة مكونة من 14 بنك مدرج في سوق الأوراق المالية بنيجيريا، للفترة من 2008 إلى 2012. تشير النتائج أن جودة التدقيق المقدمة من قبل الشركات الأربعة الكبرى للتدقيق كان لها أثر ذو دلالة على تأخر تقرير التدقيق، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، إجمالي الأصول ونوع الجنس لمجلس الإدارة لها ارتباط ذو دلالة مع تأخر تقرير التدقيق.

وقد ركزت دراسة (Kohansal et al., 2017) على قياس أثر آليات حوكمة الشركات على شفافية التقارير المالية، لعينة مكونة من 67 شركة في بورصة طهران، للفترة 2006-2012، تشير النتائج إلى أن تركيز الملكية والملكية المؤسسية واستقلالية مجلس الإدارة وفترة عمل الرئيس التنفيذي قد أثرت بشكل إيجابي على شفافية التقارير

المالية من خلال سلوك إدارة الأرباح. في حين أثر حجم مجلس الإدارة وازدواجية الرئيس التنفيذي سلبا على شفافية التقارير المالية من خلال سلوك إدارة الأرباح.

واتجهت دراسة (سليم & عزازي, 2019) إلى تحليل أثر كل من خصائص آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. لعينة مكونة من (112) شركة ، للفترة 2016 -2017. وقد خلصت الدراسة إلى أن الحوكمة الجيدة تلعب دورا هاما في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب.

وفي ذات السياق جاءت دراسة (Raweh et al., 2019) للكشف عن ما إذا كان تأخر تقرير التدقيق يتأثر بخصائص لجان التدقيق مثل: الحجم، والاستقلالية، والخبرة المالية، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق، لعينة مكونة من 255 شركة مدرجة في سوق مسقط المالي للفترة 2013 - 2015، وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة ايجابية معتبرة بين حجم لجان التدقيق وتأخر تقرير التدقيق، في حين أن الخبرة المالية للجان التدقيق قد خفضت تأخر تقرير التدقيق، بينما لم تقدم الدراسة أدلة فيما يخص ارتباط عدد الاجتماعات لجان التدقيق بتأخر تقرير التدقيق. أما دراسة (القرزاز & محمد, 2021) استهدفت اختبار أثر هيكل الملكية على شفافية الإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية، لعينة مكونة من 60 شركة مساهمة مصرية للفترة 2012 - 2018، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة بين (تركز الملكية، الملكية المؤسسية، الملكية الإدارية، حجم الشركة) وشفافية الإفصاح وعدم وجود علاقة بين باقي المتغيرات وشفافية الإفصاح.

وقد تناولت دراسة (Nel et al., 2022) تحليل أثر تركيبة مجلس الإدارة على استخدام الشركات لمواقعها الإلكترونية كقناة اتصال إختيارية لحوكمة الشركات وشفافية الإفصاح. لعينة من 85 شركة مدرجة في بورصة جوهانسبرج، أظهرت النتائج أن الشركات التي لديها عدد أكبر من أعضاء مجلس الإدارة، ونسبة أعلى من تمثيل النساء كمديرين ، ومديرين فوق سن 50 عاما ، تتفوق في الإفصاح عن حوكمة الشركات والمعلومات المتعلقة بالشفافية. والمجالس التي تتمتع بالاستقلالية تفصح أكثر عن المعلومات الإستراتيجية، بينما مجالس الإدارة التي تركيبتهما تحوي مديرين أكثر عرقية حصلوا على درجات أعلى في محاولات رفع مستوى إمكانية الوصول إلى المعلومات لجميع أصحاب المصلحة.

## 2. الإطار النظري للدراسة:

### 1.2. توقيت إصدار التقارير المالية، المفهوم والمحددات:

#### 1.1.2. مفهوم توقيت إصدار التقارير المالية:

تعد التقارير المالية السنوية الوسيلة الفعالة لتحقيق وظيفة الاتصال في المحاسبة نظرا لأهمية المعلومات المالية المستمدة من التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين لذا كان موضوع توقيتها محل اهتمام على المستويين المهني والأكاديمي، (سليم & عزازي, 2019, ص 296)، وبناء على ذلك أكدت معظم الهيئات التنظيمية، مثل هيئة الأوراق المالية (SEC)، وبورصة نيويورك (NYSE)، ومنظمة التعاون الإقتصادي من أجل التنمية (OECD)

## توقيت اصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح (دراسة تطبيقية)

على الحاجة إلى إصدار التقارير المالية للشركات في الوقت المناسب (Efobi & Okougbo, 2014, p. 66) ، كما أن قانون (Sarbanes-Oxley) تناول أهمية خاصة التوقيت الملائم عن إصدار التقارير المالية في القسم 409 "الإفصاح في الوقت المناسب" وطالب بالسرعة في إعداد التقارير المالية (عدنان & فيصل, 2019, ص 421).

المقصود بتوقيت إصدار التقارير المالية، أي فترة إصدار التقارير المالية، وهي الفترة التي تبدأ من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تصل المعلومة المحاسبية لمستخدميها، فقد عرفها بعض الباحثين، بأنها فترة التدقيق، وهي الفترة الممتدة من اليوم الأول لنهاية السنة المالية حتى التاريخ الذي يثبت المدقق على الرأي الذي يرفقه بتقريره (Hammad, 2019, p. 18)، وهو عدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية حتى تاريخ توقيع المدقق. عدد الأيام من نهاية السنة المالية الي تاريخ تقرير التدقيق، أو وهو فترة استكمال التدقيق من تاريخ نهاية السنة المالية الى التاريخ المذكور في تقرير التدقيق ( Afify, 2009, p. 67; Ahmed & Che-Ahmad, 2016, p. 153; Raweh et al., 2019, p. 153; Al Daoud et al., 2015, p. 436; سليم & عزازي, 2019, ص 314), (Al Daoud et al., 2015, p. 436; Hoang et al., 2022, pp. 249-250)، وهنا تنحصر المسؤولية بين المدقق الخارجي وإدارات الشركات، فمسؤولية المدقق الخارجي في الفترة التي تقع بين إنتهاء السنة المالية للشركات وإصدارهم لتقريرهم النهائية، بينما تنحصر مسؤولية إدارات الشركات في الفترة ما بين تاريخ اعتماد المدقق الخارجي لتقريرهم النهائية وتاريخ إتاحة التقارير المالية للشركات للنشر (مطوع & كمال, 2019, ص 9).

### 2.1.2. محددات توقيت إصدار التقارير المالية:

يتأثر توقيت إصدار التقارير المالية بمجموعة من الخصائص المرتبطة بالشركة نفسها أو مكتب التدقيق والتي قد تؤدي الى اختلاف توقيت التقرير المالي بين الشركات، فجزء منه يرجع الى الشركة نفسها من حيث خصائصها التشغيلية وجودة حوكمة الشركات بها والجزء الآخر يرجع إلى مكتب التدقيق نفسه (رميلي, 2020, ص 16)، ونظرا لأن تأخر تقرير التدقيق يساهم في التأخير في الإفصاح عن المعلومات المالية، فإن العوامل التي تؤثر على تأخير تقرير التدقيق تعد أيضا من محددات توقيت إصدار التقارير المالية ( Laksmana et al., 2020, p. 7)، و أن توقيت التدقيق هو العامل الأكثر تأثيرا في توقيت إصدار التقارير المالية (Afify, 2009, p. 56)، وفيما يلي عرض لأهمها:

- محددات ترتبط بالشركة والتي تسمح للإدارة بإعداد تقرير فوري وخفض التكاليف المتعلقة بالتأخير على سبيل المثال حجم الشركة. والوضع المالي، وعمر الشركة، ونوع الصناعة (رميلي, 2020, ص 16).
- محددات ترتبط بالأداء المهني لمدقق الحسابات: وهي العوامل التي قد تشجع (أو تعرقل) المدقق عن انجاز عملية التدقيق وإعداد تقرير التدقيق في الموعد المحدد، على سبيل المثال حجم مكتب التدقيق، ووجود عناصر غير عادية و/ أو طارئة، نوع رأي مدقق الحسابات (رميلي, 2020, ص 16).

### 2.2. آليات الحوكمة الداخلية ، المفهوم و الخصائص:

### 1.2.2. مفهوم آليات الحوكمة الداخلية:

تلعب الآليات الداخلية للحوكمة دورا مهما في ضمان حوكمة فعالة ومسؤولة للشركات، من خلال إدارة الشركة والمساهمة في تحقيق هدف خلق القيمة للمساهمين من خلال السلطة المفوضة، ويقع تحت مسؤولياتها مهمة تطوير وتنفيذ استراتيجيات الشركة، وحماية الموارد المالية، والامتثال للقوانين واللوائح، وتحقيق الكفاءة والفعالية التشغيلية، وإنشاء والحفاظ على نظام رقابة داخلي مناسب وفعال، وتصميم وتطبيق نظام محاسبة سليم يمكن من تحسين جودة وموثوقية وشفافية والافصاح وعملية التقارير المالية.

ولقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بهذا المفهوم، حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (Cadbury) في ديسمبر 1992، تقريرها المشكل من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية (سيد أحمد، 2017، ص 111)، وجاء في تعريفها بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والتحكم فيها (Cadbury, 1992, p. 15)"، وتعرفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) "تتضمن مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها، وغيرهم من أصحاب المصلحة. وتقدم أيضا الهيكل الذي تتحدد خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، ومتابعة الأداء" (OECD, 2015, p. 9)، من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريفها بأنها: "نظام مصمم لتطوير تطبيقات وممارسات جيدة لإدارة الشركة للحفاظ على حقوق وخلق القيمة للمساهمين".

### 2.2.2. خصائص آليات الحوكمة الداخلية:

تساعد آليات الحوكمة على ضمان عمل الوكلاء لصالح المساهمين، لذلك تخضع الشركات عموما لمجموعة من الآليات الداخلية والخارجية، وتعتمد أهمية وتأثير هذه الآليات على السياق المؤسسي للشركة. على سبيل المثال، تتميز الاقتصادات الأنجلو ساكسونية بآليات خارجية قوية، بينما تعتمد اليابانية بشكل أكبر على آليات الحوكمة الداخلية (Toumi, 2016, p. 32)، و تتمثل فيما يلي:

#### 1.2.2.2 مجلس الإدارة :

يعتبر مجلس الإدارة من أكثر آليات حوكمة الشركات أهمية، لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة، بسبب الوظيفة الرئيسية له وهي التقليل من التكاليف التي تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة، فمسؤوليات الرقابة الداخلية للمجلس، تجعله على رأس سلطة التحكم بالقرار (عبد الرحمن، 2012، ص 193). ويتلقى سلطته من المساهمين الذين يستخدمون حقوق التصويت الخاصة بهم لانتخاب أعضائه، وفق هيكله تتكون عادة من أعضاء داخليين وخارجيين، و غالبا ما يكون لدى الأعضاء الداخليين في مجلس الإدارة، و نظرا لوضعهم المتفرغ، معرفة بالمعلومات الداخلية التي قد تؤدي إلى تحسين فعالية أدائهم الرقابي، من ناحية أخرى يمكن للأعضاء الخارجيين لمجلس الإدارة أن يكونوا أكثر استقلالية في ممارسة سلطتهم وسيطرتهم نيابة عن المساهمين. (Rezaee, 2004, p. 123). وهو ما أكدته دراسة ( خليل وآخرون، 2015، ص 625) بأن الخطوة الأولى لتأسيس آليات فعالة لحوكمة الشركات

## توقيت اصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح (دراسة تطبيقية)

هي إنشاء مجلس إدارة لديه التوازن المناسب من المهارات والخبرات والاستقلالية والمعرفة عن الشركة حتى يتمكن من أداء واجباته ومسؤولياته بشكل فعال، وفي ذات السياق تتحدد فعالية مجلس الإدارة بتوافر الخصائص التالية: **1) حجم مجلس الإدارة:** يمارس حجم المجلس دور مهم في تعزيز شفافية الإفصاح للشركات، على سبيل المثال، قد يكون لكبير حجم مجلس الإدارة فائدة نتيجة مساهمته في زيادة الخبرات والموارد المتاحة وهذا استنادا لمفهوم قوة الخبراء (Samaha et al., 2015, p. 14)، تشير هيئة السوق المالية السعودية ضرورة مراعاة تناسب عدد أعضائه مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها، بحيث ألا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على أحد عشر (هيئة السوق المالية، 2006، ص 22).

**2) عدد إجتماعات مجلس الإدارة:** تشير نظرية الوكالة إلى تأثير تكرار عدد إجتماعات المجلس على قوة عنصر حوكمة الشركات، وإنعكاس تأثيره على الإفصاح (أحمد & رياض، 2020، ص 21) لذلك ينبغي على مجالس الإدارة الفعالة أن تجتمع بانتظام حتى تكون دائما على علم بكافة الأمور (الحربي، 2021، ص 232)، وهو ما تفرضه هيئة السوق المالية بواقع أربعة إجتماعات في السنة على الأقل (هيئة السوق المالية، 2006، ص 36).  
**2.2.2.2. لجنة التدقيق:**

تعتبر لجنة التدقيق من أهم آليات حوكمة الشركات التي تلعب دورا مهما في الحد من الإجراءات غير القانونية للمديرين، وتحسين شفافية المعلومات المالية وزيادة موثوقية التقارير المالية (Gerayli et al., 2021, p. 254)، وبالتالي تتحدد فعالية لجان التدقيق بالخصائص التالية:

**1) استقلالية أعضاء لجنة التدقيق:** لجنة التدقيق عندما تكون أكثر استقلالية تقوم بإشراف أكثر كفاءة وفعالية على عملية إعداد التقارير المالية (الحربي، 2021، ص 233)، تشير نظرية الوكالة أن استقلالية لجنة التدقيق تقلل من تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات (Habbash, 2015, p. 462).

**2) الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق:** الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق هي إحدى خصائص لجنة التدقيق، والتي تؤثر بشكل مباشر على فعالية لجنة التدقيق (Gerayli et al., 2021, p. 254)، تشير نظرية الوكالة أن وجود خبراء ماليين ضمن لجنة التدقيق يعزز وظيفة المراقبة (Raweh et al., 2019, p. 157).

**3) عدد إجتماعات لجنة التدقيق:** لجنة التدقيق التي تجتمع بصفة مستمرة أكثر فعالية في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية (الحربي، 2021، ص 234)، على ألا تقل إجتماعاتها عن أربعة إجتماعات خلال السنة المالية (هيئة السوق المالية، 2006، ص 50).

### 3.2.2.2. هيكل الملكية:

هو أحد آليات الحوكمة وله دور هام في تحقيق الرقابة الفعالة من جانب الملاك على سلوك الإدارة، (سليم & عزازي، 2019، ص 304)، ويمكن التمييز بين العديد من أنماط الملكية استنادا إلى بعدين هامين أولهما درجة تركيز الملكية وتشير إلى الأسهم المملوكة بواسطة كبار المساهمين سواء كانوا أفراد أم مؤسسات، وثانيهما طبيعة

المستثمر والتي تشير إلى وجود مؤسسات أو مجموعات معينة من الملاك مثل الملكية الإدارية والمؤسسية (القرزاق & محمد، 2021، ص 15).

### 3.2. شفافية الإفصاح، المفهوم ونماذج القياس:

#### 1.3.2 مفهوم شفافية الإفصاح:

تعتبر شفافية الإفصاح أمراً بالغ الأهمية، بل وأصبح من الضروري توافره في ضوء ماشهدته الساحة العالمية من انهيار كبريات الشركات العالمية، فهي تعتمد بدرجة أولى على كل من رغبة الإدارة وقدرتها على تصحيح أي تناقضات معلوماتية مع أصحاب المصلحة سواء من داخل أو خارج الشركة أو من الفاعلين في السوق المالي. مما يسمح بتلافي حالات عدم تماثل المعلومات وبالتالي تقادي اتساع فجوة التوقعات، و المخاطرة بمصداقيتها. فهي تنشأ عندما تكون المعلومات التي تم الإفصاح عنها فعالة عند الوصول إليها ويتم تفسيرها بشكل مناسب. وقد تناولت الدراسات ذات الصلة مفهوم شفافية الإفصاح بعناية، فقد عرفها Bushman " على أنها التوافر الواسع للمعلومات ذات الصلة والموثوقة حول الأداء الدوري والمركز المالي وفرص الاستثمار والحوكمة والقيمة والمخاطر للشركات المتداولة علناً" (Bushman & Smith, 2003, p. 76)، تم تعريفها كذلك بأنها "طريقة تقوم بها الإدارة من أجل توفير المعلومات إلى كافة الأطراف ذات العلاقة بشكل موضوعي وبعيد عن التحيز وبصورة مبسطة" (ماهر & شاكر، 2017، ص 312).

القاسم المشترك بين هذه التعريفات المذكورة أعلاه هي القدرة على الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى قدرة الشركة في توفير وإتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة المعنيين وفي الوقت المناسب.

#### 2.3. نماذج قياس شفافية الإفصاح:

تعددت مقاييس ونماذج قياس شفافية الإفصاح وهذا بسبب تعقيد مفهومها و صعوبة قياسها، حيث استخدمت بعض الدراسات مقاييس مثل الأزمات المالية أو جودة الأرباح. (Salehi et al., 2012, p. 1907)، في حين هناك أربعة نماذج لقت القبول وهي كالتالي:

(1) مؤشر CIFAR: قدم من طرف المركز الدولي لأبحاث للتحليل المالي في الفترة 1993-1995، تم اختباره في أكثر من 90 حالة للتقارير المالية للشركات في بلدان متعددة، والعديد من الباحثين قاموا باستخدامه في أبحاث تتعلق باختبار العلاقة بين شفافية الإفصاح، هياكل الحوكمة، الأداء (Jahanshad et al., 2013, p. 28).

(2) نموذج Dipiazza et al.: قدم نموذج جديد، مكون من ثلاث مستويات لشفافية الإفصاح، بالمستوي الأول يحوي مجموع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبالمستوي الثاني المعايير الخاصة بالصناعة للتقييم و تقرير الأداء، أما بالمستوي الثالث معلومات خاصة بالشركة، كالاستراتيجية، التخطيط، إجراءات إدارة المخاطر (Salehi et al., 2012, p. 1907).

(3) نموذج Bushman et al.: قام في عام (2004) بوضع إطار عمل لتصور و قياس شفافية الإفصاح، حيث يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية: بالعنصر الأول التقرير المالي (إختياري أو إلزامي)، بالعنصر الثاني نشر

## توقيت اصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح (دراسة تطبيقية)

المعلومات عبر الإعلام والانترنت، بالعنصر الثالث الحصول على المعلومات السرية وإرسالها من خلال المحللين الماليين والمستثمرين المؤسسين وأعضاء من داخل الشركة (Jahanshad et al., 2013, p. 28).  
 4) مؤشر Standard and poor's: قدمت دراسة مشتركة مع جامعات في بلدان مختلفة، في الفترة من 2002-2004، احتوي المؤشر 98 درجة، وصمم طبقاً لمعايير التقرير المالي للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، حيث اشتمل المحور الأول هيكل الملكية وحقوق المساهمين، المحور الثاني الشفافية وملائمة المعلومة، بالمحور الثالث الإدارة وهيكل مجلس الإدارة (Salehi et al., 2012, p. 1908).

### 3. الدراسة التطبيقية

#### 1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة بسوق المال السعودي والبالغ عددها 118 شركة، خلال الفترة من 2019-2021، مع استبعاد الشركات التي لم توفر افصاحات كافية تبعا لمتغيرات الدراسة، وبالتالي تتكون عينة الدراسة من 53 شركة مدرجة بسوق المال السعودي و بمجموع مشاهدات 159 مشاهدة، تم جمع هذه البيانات المتمثلة في التقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة من موقع مباشر (<https://www.mubasher.info>) وموقع تداول (<https://www.saudiexchange.sa>)، ويوضح الجدول رقم 1 شركات عينة الدراسة مصنفة بحسب القطاع الذي تنتمي إليه:

الجدول 1: شركات عينة الدراسة

البيان القطاع	عدد شركات مجتمع الدراسة	عدد شركات عينة الدراسة	عدد الشركات المستبعدة	عدد المشاهدات
البنوك	10	8	2	24
المواد الاساسية	42	15	27	45
الطاقة	5	3	2	9
تجزئة السلع	8	5	3	15
السلع طويلة	8	4	4	12
إنتاج الأغذية	6	4	2	12
الاتصالات	4	3	1	9
التأمين	28	7	21	21
النقل	6	3	3	9
الأدوية	1	1	0	3
المجموع	118	53	65	159

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات عينة الدراسة

#### 2.3 وصف وقياس متغيرات الدراسة:

اعتمدت الدراسة في شقها التطبيقي على متغير مستقل والتمثل في خصائص آليات الحوكمة الداخلية (مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، وهيكل الملكية)، والمتغير التابع والتمثل في شفافية الإفصاح، والمتغير المعدل توقيت

إصدار التقارير المالية، والمتغيرات الضابطة والمتمثلة في كل من حجم الشركة، والرافعة المالية، وقد تم استنباط طريقة قياس هذه المتغيرات استنادا إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة، كالتالي:

**1) المتغيرات المستقلة :** حجم مجلس الإدارة (BDSIZ) تم قياسه بدلالة عدد أعضاء مجلس الإدارة ( Al Daoud et al., 2017; Kohansal et al., 2015; سليم & عزازي, 2019). بالنسبة لاجتماعات المجلس ( BDMET ) تم قياسها بدلالة عدد اجتماعات المجلس في السنة ( Ahmed & Che-Ahmad, 2016; Al Daoud et al., 2015). أما استقلالية لجنة التدقيق (AUDIND) تم قياسها بدلالة نسبة عدد أعضاء اللجنة غير تنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة (Ahmed & Che-Ahmad, 2016; Raweh et al., 2019). فحين الخبرة المالية للجنة التدقيق (AUDEXP) تم قياسها بدلالة نسبة عدد أعضاء اللجنة الذين لديهم خبرة بالمحاسبة والمالية إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة (Ahmed & Che-Ahmad, 2016; Raweh et al., 2019). وقد تم قياس عدد اجتماعات لجنة التدقيق (AUDMET) بدلالة عدد اجتماعات اللجنة في السنة (Ahmed & Che-Ahmad, 2016; Raweh et al., 2019). بالنسبة لتركيز الملكية (OWCON) تم قياسها بدلالة نسبة ما يملكه كبار الملاك والذين يملكون 5 % فأكثر من إجمالي أسهم الشركة (Afify, 2009; القزاز & محمد, 2021; سليم & عزازي, 2019).

**2) المتغير التابع:** شفافية الإفصاح (DISCTRA) تم قياسها بدلالة مؤشر ستاندر اند بورز المعدل ليلائم البيئة المصرية (Kohansal et al., 2017; القزاز & محمد, 2021; عبدالعزيز, 2016).

**3) المتغير المعدل:** توقيت إصدار التقارير المالية (TIMFINR) تم قياسه بدلالة تأخر تقرير التدقيق و يقاس بعدد الأيام من نهاية السنة المالية إلى تاريخ تقرير التدقيق (Afify, 2009; Ahmed & Che-Ahmad, 2016; Raweh et al., 2019; عزازي, 2019).

**4) المتغيرات الضابطة:** حجم الشركة (COMPSIZ) تم قياسه بدلالة اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Ahmed & Che-Ahmad, 2016; Raweh et al., 2019; عزازي, 2019)، بالنسبة للرافعة المالية (LEV) تم قياسها بدلالة نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول (Raweh et al., 2019; القزاز & محمد, 2021; سليم & عزازي, 2019).

### 3.3 نموذج الدراسة: يمكن عرض نموذج الدراسة كالتالي:

الشكل 1: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين في إطار تقييم ونقد الدراسات السابقة.

## توقيت اصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح (دراسة تطبيقية)

### 3.3 الأساليب وأدوات التحليل الإحصائي المستخدمة:

تم استخدام أساليب وأدوات إحصائية تماشياً مع فرضيات وأهداف الدراسة، نذكر منها: مقاييس الإحصاء الوصفي والتأكد من مدى ملائمة افتراضات بيانات ونموذج الدراسة لتحليل الانحدار الخطي المتعدد من خلال اختبار اعتدالية التوزيع باحتساب قيم (skewness-kurtosis) وكذا اختبار معامل تضخم التباين (VIF) ومعامل التباين المسموح (Tolerance) للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد و ارتباط ذاتي، باحتساب قيم (VIF) فإذا كان أكبر من 10 يؤكد وجود تعددية خطية، بينما (Tolerance) ينبغي ألا تقل عن 0,1 (Larson-Hall, 2015, p. 248)، كما تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون لقياس وتحديد قوة واتجاه العلاقة ومدى الارتباط بين متغيرات الدراسة، واختبار صحة فرضيات الدراسة استخدمنا تحليل الانحدار الخطي المتعدد. بالتطبيق على برنامج (SPSS نسخة 26) بالإضافة إلى برنامج Excel لتفريغ البيانات أثناء القيام بتحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية وتقارير الإدارة.

### 4.3 تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

#### 1.4.3 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم 2 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وهي كالتالي:

الجدول 2: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

نوع المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	قيم الإلتواء	معامل التفرطح
BDSIZ	8,84	1,433	11,00	7,00	0,343	-1,829
BDMET	5,91	1,358	9,00	3,33	0,800	-0,694
AUDIND	62,58	15,88	100,00	20,00	-1,083	2,642
AUDEXP	77,53	19,63	100,00	33,33	-0,697	-1,426
AUDMET	6,43	1,93	13,67	4,00	3,797	3,579
OWCON	43,98	20,27	98,18	10,21	1,175	-0,781
TIMFINR	66,71	16,20	89,00	22,00	-1,778	-0,726
COMPSIZ	19,07	3,00	28,24	13,12	0,106	0,380
LEV	56,44	23,55	89,01	4,47	-1,636	-1,030
DISCTRA	85,31	7,87	96,81	71,10	-0,788	-1,588

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (2) تشير الإحصاءات الوصفية لخصائص مجلس الإدارة من حيث حجم المجلس، مابين 7 أعضاء و 11 عضو، وهو ما يقارب ما تحصلت عليه دراسة (Al Daoud et al., 2015; سليم & عزازي, 2019)، في حين يتراوح عدد الاجتماعات مابين 3 إجتماعات إلى 9 إجتماعات. بالنسبة لخصائص لجنة التدقيق بلغ متوسط استقلالية أعضاء اللجنة 62 %، أي أن تمثيل الأعضاء غير تنفيذيين يمنح استقلالية مرتفعة نوعاً ما، في جانب الخبرة المالية ما يقرب 78% من متوسط أعضاء اللجنة لديهم خبرة مالية تصل إلى 100 %، و

تتخضع إلى غاية 33%، مما يؤكد وجود فرق كبير بالخبرة المالية، في حين عدد إجتماعات أعضاء اللجنة بمتوسط قدره 6 إجتماعات. بالنسبة لهيكل الملكية فقد بلغ المتوسط الحسابي لتركيز الملكية 44% ، وهو ما يقارب ما تحصلت عليه دراسة (Kohansal et al., 2017; القزاز & محمد, 2021)، البعض منها وصل حتى 98,18% ، تمثلت في تركيز الملكية في شركة أرامكو، بالنسبة لتوقيت إصدار التقارير المالية بمتوسط حسابي قدره 66 يوم وهو يقارب ما تحصلت عليه دراسة (Afify, 2009; Al Daoud et al., 2015; سليم & عزازي, 2019)، والتي تراوحت بين 89 و22 يوماً، والسبب في ذلك يرجع أن شركات القطاع المصرفي تعتمد التدقيق المشتركة ومن قبل مكاتب تدقيق ذات سمعة على غرار (Pwc, Kpmg, Ernst&young). أما فيما يخص شفافية الإفصاح، بمتوسط حسابي قدره 85.31% مع عدم وجود فرق كبير بين أعلى وأدنى قيمة، مما يدل على اعتماد و التزام شركات عينة الدراسة على لائحة حوكمة الشركات المععلن عنها من قبل هيئة سوق المال السعودي.

### 2.4.3 تحليل نتائج الارتباط:

الجدول 3: معاملات الارتباط لبيسون

	BDSIZ	BDMET	AUDIND	AUDEXP	AUDMET	OWCON	TIMFINR	COMPSIZ	LEV	DISCTRA
BDSIZ	1	,059	-,054	,156	,216	,161	-,354**	,002	,209	,282*
BDMET	,059	1	,028	,195	,255	,057	,013	,289*	,268	,267
AUDIND	-,054	,028	1	,228	,335*	,103	-,245	-,164	,070	,263
AUDEXP	,156	,195	,228	1	,324*	,108	,055	,096	,276*	,149
AUDMET	,216	,255	,335*	,324*	1	,218	,113	,080	,337*	-,077
OWCON	,161	,057	,103	,108	,218	1	,015	,070	,090	,206
TIMFINR	-,354**	,013	-,245	,055	,113	,015	1	,026	-,127	-,415**
COMPSIZ	,002	,289*	-,164	,096	,080	,070	,026	1	-,090	,051
LEV	,209	,268	,070	,276*	,337*	,090	-,127	-,090	1	,214
DISCTRA	,282*	,267	,263	,149	-,077	,206	-,415**	,051	,214	1

\*ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0,05      \*\*ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0,01

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول رقم (3) عدم وجود مشكلة في الارتباط بين المتغيرات المستقلة، بحيث أنه عندما يكون الارتباط بينها (0,90) أو أكثر تكون هناك مشكلة العلاقة الخطية المتعددة وهناك من يعتبر أن أكثر من (0,80) (Afify, 2009, p. 76; سليم & عزازي, 2019, ص 320). كما تبين النتائج كذلك وجود علاقة طردية معنوية بين كل

## توقيت اصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح (دراسة تطبيقية)

من حجم مجلس الإدارة و شفافية الإفصاح، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية معنوية لتوقيت إصدار التقارير المالية و شفافية الإفصاح.

### 3.4.3. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى حيث كان نصها كالتالي:  $H_0$ : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لخصائص آليات الحوكمة الداخلية على شفافية الإفصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية  $(\alpha = 0,05)$ ، وقد جاءت نتائج اختبار الفرضية ملخصة في الجدول التالي:

الجدول 4: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الأولى

الفرضيات	$\beta$ معاملات الانحدار	قيمة t	الدلالة الاحصائية sig	VIF معامل تضخم التباين	Tolerance التباين المسموح به	نتيجة الفرضية
الفرضية 1-1	.365	2.973	.005	1.069	.935	رفض $H_0$
الفرضية 2-1	.329	2.677	.010	1.074	.931	رفض $H_0$
الفرضية 3-1	.398	3.123	.003	1.152	.868	رفض $H_0$
الفرضية 4-1	.069	.532	.296	1.049	.953	قبول $H_0$
الفرضية 5-1	.373	2.776	.008	1.283	.779	رفض $H_0$
الفرضية 6-1	.180	1.489	.143	1.068	.936	قبول $H_0$
قيمة F	5.753			R <sup>2</sup> المصححة	0.268	
معامل الارتباط R	0,569			Sig	0.001	
معامل التحديد R <sup>2</sup>	0.324			DW	1.594	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS

يتبين من خلال الجدول رقم (4) أننا حصلنا على معامل الارتباط يقدر بـ (0,569) بقيمة معامل تحديد (0,324)، أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر 32,4 % من العوامل المؤثرة على شفافية الإفصاح، كما يتأكد لدينا كذلك معنوية النموذج من خلال قيم F البالغة (5,753) بمستوى دلالة (0,001)، كما يتبين كذلك عدم وجود مشكلة التعددية الخطية (عدم وجود ارتباط متعدد) بين المتغيرات المستقلة، من خلال قيم (VIF) ومعاملات مؤشر (Tolerance)، وبالتالي وبحسب النتائج نرفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) للمتغيرات المستقلة مجتمعة ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص بأنه "يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لخصائص آليات الحوكمة الداخلية على شفافية الإفصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية  $(\alpha = 0,05)$ ". ونرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة للمتغيرات التالية (حجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، استقلالية

لجنة التدقيق، عدد اجتماعات لجنة التدقيق). في حين نقبل الفرضية الصفرية للمتغيرات التالية (الخبرة المالية للجنة التدقيق وتركيز الملكية).

#### 4.4.3. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، وقد تم الحصول على الأثر التفاعلي (Interaction)، وذلك من خلال عملية ضرب المتغير المعدل (توقيت إصدار التقارير المالية) في كل مكون من مكونات المتغير المستقل (خصائص آليات الحوكمة الداخلية)، حيث كان نصها كالتالي:  $H_0$ : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتوقيت إصدار التقارير المالية كمعدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ )، والنتائج كالتالي:

الجدول 5: نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الثانية

الفرضيات	$\beta$ معاملات الانحدار	قيمة t	Sig الدلالة الاحصائية	VIF معامل تضخم التباين	Toleranc التباين المسموح به	نتيجة الفرضية
الفرضية 1-2	.007	.034	.973	2.723	.367	قبول $H_0$
الفرضية 2-2	-.005	-.019	.985	5.331	.188	قبول $H_0$
الفرضية 3-2	-.076	-.325	.746	4.126	.242	قبول $H_0$
الفرضية 4-2	.101	.653	.517	1.791	.544	قبول $H_0$
الفرضية 5-2	-.408	-3.456	.001	1.064	.940	رفض $H_0$
الفرضية 6-2	.179	1.383	.173	1.298	.770	قبول $H_0$
قيمة F	7.103				0,319	
معامل الارتباط R	0.610				0.000	
معامل التحديد $R^2$	0.372				1.594	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS

يتبين من خلال الجدول رقم (5) أننا حصلنا على معامل الارتباط مرتفع نوعاً ما مقارنة بما حصلنا عليه في (الفرضية الرئيسية الأولى)، وهذا في ظل المتغير المعدل (توقيت إصدار التقارير المالية)، بمعامل ارتباط يقدر بـ (0,610)، و معامل تحديد (0,372) أي أن تفاعل المتغيرات المستقلة مجتمعة بالمتغير المعدل (توقيت إصدار التقارير المالية) تفسر 37% من العوامل المؤثرة على شفافية الإفصاح بعد أن كانت تفسر ما قيمته 32.4%، كما يتأكد لدينا كذلك معنوية النموذج من خلال قيم F البالغة (7.103) بمستوى دلالة (0.000)، مع عدم وجود مشكلة التعددية الخطية، من خلال قيم (VIF) ومعاملات مؤشر (Tolerance)، يتبين من النتائج ووجود أثر سلبي معنوي للأثر التفاعلي لمتغير عدد اجتماعات لجنة التدقيق وتوقيت إصدار التقارير المالية

## توقيت اصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح (دراسة تطبيقية)

(TIMFINR \* AUDMET) ، وعدم معنوية المتغير المعدل "توقيت اصدار التقارير المالية"، في حين تحصلنا لباقي المتغيرات على قيم غير معنوية، ومن خلال ما تم عرضه من نتائج نقبل الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) للأثر التفاعلي للمتغير المعدل مع المتغيرات المستقلة مجتمعة والتي تنص بأنه " لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتوقيت إصدار التقارير المالية كمعدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ )، بالنسبة للفرضيات الفرعية، نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة الخامسة (لأثر التفاعلي لمتغير عدد اجتماعات لجنة التدقيق وتوقيت اصدار التقارير المالية) والتي تنص بأنه " يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتوقيت إصدار التقارير المالية كمعدل للعلاقة بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وشفافية الإفصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي عند مستوى معنوية ( $\alpha = 0,05$ ). في حين نقبل الفرضية الصفرية للمتغيرات التالية (الأثر التفاعلي لتوقيت اصدار التقارير المالية وحجم مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الادارة، استقلالية لجنة التدقيق الخبرة المالية للجنة التدقيق وتركيز الملكية).

### 4. خاتمة:

إن توافر شفافية الإفصاح عامل مهم، على اعتبار أنها تساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات ومشاكل الوكالة. ولا سيما عند التوسع ليشمل المعلومات التي تهتم أصحاب المصلحة، ولقد نبهت الفصائح المالية الكبرى في بيئة الأعمال إلى أهمية وفعالية حوكمة الشركات، ولا سيما آليات الحوكمة الداخلية، والتي تهدف أساساً إلى العمل على توفير مستويات أعلى من الشفافية في الإفصاح للمستثمرين، في ضوء لوائح الهيئات المنظمة لأسواق المال، مما يمنحها مجموعة من الخصائص قد تعود بالإيجاب، وكرد فعل نحو الأطراف الداخلية والخارجية للشركة. وقد توصلنا لجملة من النتائج والتوصيات:

- وجود تأثير إيجابي معنوي لخصائص آليات الحوكمة الداخلية (حجم مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الادارة، استقلالية لجنة التدقيق) على شفافية الإفصاح، وكذا وجود تأثير سلبي معنوي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق على شفافية الإفصاح، التبرير المنطقي أنه بحكم العلاقة المباشرة بين لجنة التدقيق ومدقق الحسابات، أي أن هذا الأخير، وبحسب بيانات عينة الدراسة كانت ضمن مهام مكاتب تدقيق ذات سمعة (من الأربعة الكبار) مما يضعف من تأثير عدد اجتماعات لجنة التدقيق على شفافية الإفصاح، مع عدم تأثير معنوي لتركيز الملكية والخبرة المالية للجنة التدقيق والمتغيرات الضابطة، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية معنوية لتوقيت إصدار التقارير المالية و شفافية الإفصاح، وبالتالي تتفق دراستنا مع دراسة كل من ( Al Daoud et al., 2015; Nel et al., 2022) واختلفت دراستنا مع دراسة كل من (Kohansal et al., 2017; القزاز & محمد, 2021; سليم & عزازي, 2019; عبدالعزيز, 2016).

- عدم وجود تأثير معنوي لتوقيت إصدار التقارير المالية كمعدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح للشركات المدرجة بسوق المال السعودي، وهذا راجع لعدم معنوية المتغير المعدل، في حين تحصلنا على أثر سلبي معنوي للأثر التفاعلي (لعدد اجتماعات لجنة التدقيق وتوقيت إصدار التقارير المالية). في ضوء النتائج المتحصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:
- ضرورة تعزيز فعالية لجان التدقيق من خلال عنصر الخبرة المالية، بمراجعة لائحة الحوكمة والتي تنص بضرورة توافر عضو خبير بالشؤون المالية والمحاسبية بحكم مسؤولياتها واختصاصاتها ونطاق عملها، بحيث يتم الرفع من عنصر الخبرة المالية ليشمل ثلثي الأعضاء.
- ضرورة إيلاء الاهتمام البالغ لعملية اختيار وتدوير مدقق الحسابات من قبل لجنة التدقيق بعد الترشيح والتوصية، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التوصية بالعزل، الأمر الذي قد يصعب من عملية تقييم المخاطر في ضوء فهم المنشأة وبينئتها الذي قد يستغرق وقت بالنسبة للمدقق مما قد يستدعي التأخر بإصدار تقرير التدقيق، الأمر الذي قد ينعكس بالسلب على توقيت إصدار التقارير المالية وبالتالي شفافية الإفصاح.
- ضرورة فرض شروط وقواعد لعضوية لجان التدقيق، عندما يتعلق الأمر بانشغال أعضاء هذه اللجان بمهام تنفيذية في شركات أخرى، بحكم الاختصاص، فهذا قد يقلل من فعاليتهم في الشركات التي تتطلب القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه، الأمر الذي قد يؤثر على شفافية الإفصاح.

## 5. قائمة المراجع:

1. أحمد، ع. م. ر.، & رياض، ع. م. (2020). العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي. الفكر المحاسبي، 24(4)، 358-409.
2. الحربي، آ. و. (2021). أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول"). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 29(3)، 223-253.
3. الفزاز، ا. ج. م.، & محمد، ا. ج. (2021). أثر هيكل الملكية على مستوى شفافية الإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية (دراسة إمبريقية). الفكر المحاسبي، 25(1)، 1-53.
4. خليل، ع. م. م. مصطفى، ع. م.، إبراهيم، & محمد، م. م. (2015). أثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، 19(1)، 613-673.
5. رميلي، س. م. ر. (2020). أثر طبيعة الملكية (عائلية / غير عائلية) على العلاقة بين إنترام الشركات بالإفصاح عن المعلومات القطاعية ووقتية تقاريرها المالية دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 4(2)، 1-44. <https://doi.org/10.21608/aljalexu.2020.106019>
6. سليم، ا. ع. ع.، & عزازي، ا. ع. (2019). مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. الفكر المحاسبي، 23(1)، 291-333.

## توقيت اصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح (دراسة تطبيقية)

7. سيد أحمد, ش. م. (2017). الدور الوسيط لمبادئ حوكمة الشركات في العلاقة بين معايير المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
8. عبد الرحمن, ن. إ. ي. (2012). دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودي، مجلة المحاسبة والمراجعة، 1(2)، 175-223. <https://www.bsu.edu.eg/Backend/Uploads/PDF/223-175> consulté le 30/05/2022.pdf
9. عبدالعزيز, ن. ع. (2016). العوامل المؤثرة على الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية للشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن.
10. عدنان, ن. ح., & فيصل, ن. ا. (2019). أثر المؤشرات المالية وغير المالية في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية (دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية). مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع 39(6), 410-442 .
11. ماهر, ن. م., & شاكر, ص. أ. (2017). أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية-دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية *Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences*, 1(25), 305-328.
12. مطاوع, أ. ك., & كمال, أ. (2019). أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات (دراسة تطبيقية). الفكر المحاسبي، 23(2)، 190-143 .
13. هيئة السوق المالية. (2006). لائحة حوكمة الشركات. المملكة العربية السعودية: [https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CGRegulations\\_ar.pdf](https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CGRegulations_ar.pdf) consulté le 13/06/2022
14. <https://www.mubasher.info> اطلع عليه يوم 2022/05/15.
15. <https://www.saudiexchange.sa> اطلع عليه يوم 2022/05/15.
16. Afify, H. (2009). Determinants of audit report lag: Does implementing corporate governance have any impact? Empirical evidence from Egypt. *Journal of Applied Accounting Research*, 10 (1), 56-86
17. Ahmed, M. I., & Che-Ahmad, A. (2016). Effects of corporate governance characteristics on audit report lags. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6 (7S), 159-164.
18. Al Daoud, K. A., Ku Ismail, K. N. I., & Lode, N. A. (2015). The impact of internal corporate governance on the timeliness of financial reports of Jordanian firms: Evidence using audit and management report lags. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 6(1), 205-231.

19. Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2003). Transparency, financial accounting information, and corporate governance. *Financial accounting information, and corporate governance. Economic Policy Review*, 9(1), 65-87.
20. Cadbury, A. (1992). The financial aspects of corporate governance (Cadbury Report). *London, UK: The Committee on the Financial Aspect of Corporate Governance (The Cadbury Committee) and Gee and Co, Ltd.*
21. Efobi, U., & Okougbo, P. (2014). Timeliness of financial reporting in Nigeria. *South African Journal of Accounting Research*, 28(1), 65-77.
22. Gerayli, M. S., Pitenoiei, Y. R., & Abdollahi, A. (2021). Do audit committee characteristics improve financial reporting quality in emerging markets? Evidence from Iran. *Asian Review of Accounting*, 29 (2), 251-267.
23. Habbash, M. (2015). Corporate governance, ownership, company structure and environmental disclosure: Evidence from Saudi Arabia. *Journal of Governance and Regulation*, 4(4), 460-470.
24. Hammad, A. N. (2019). Affecting Factors on the Timing of the Issuance of Annual Financial Reports" An Empirical Study on the sample of Iraqi Banks Listed in Iraqi Stock Exchange". *Zanco Journal of Humanity Sciences*, 23(4), 11-34.
25. Hoang, P. L. T., Pham, D. X., Thalassinou, E. I., & Le, H. A. (2022). The Impact of Corporate Governance Mechanism, Company Characteristics on the Timeliness of Financial Statements: Evidence from Listed Companies in Vietnam. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 11(2), 248-263.
26. Jahanshad, A., Heidarpour, F., & Valizadeh, Y. (2013). Relationship between Financial Information Transparency and Financial Performance of Listed Companies in Tehran Stock Exchange. *Research Journal of Recent Sciences*, 3(3), 27-32.
27. Kohansal, S., Rostami, S., & Rostami, Z. (2017). The impact of corporate governance mechanisms on financial reporting transparency. *Corporate Ownership & Control*, 14 (3), 25-33.
28. Laksmana, I., Pham, T., & Dao, M. (2020). The Effect of Executive Compensation on Report Lags: An Empirical Evidence. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, 23(02), 1-35.

توقيت اصدار التقارير المالية كمتغير معدل للعلاقة بين خصائص آليات الحوكمة الداخلية وشفافية الإفصاح (دراسة تطبيقية)

---

29. Larson–Hall, J. (2015). *A guide to doing statistics in second language research using SPSS and R*. Routledge. New York, United States.
30. Nel, G., Scholtz, H., & Engelbrecht, W. (2022). Relationship between online corporate governance and transparency disclosures and board composition: evidence from JSE listed companies. *Journal of African Business*, 23(2), 304–325.
31. OECD. (2015). *G20/OECD Principles of Corporate Governance*. <https://doi.org/doi:https://doi.org/10.1787/9789264236882-en> consulte le 10/06/2022
32. Raweh, N. A. M., Kamardin, H., & Malik, M. (2019). Audit committee characteristics and audit report lag: evidence from Oman. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 9(1), 152–169.
33. Rezaee, Z. (2004). Corporate governance role in financial reporting. *Research in Accounting Regulation*, 17, 107–149.
34. Salehi, M., Moradi, M., & Mansoury, A. (2012). The relation between financial information transparency and firms characteristics of listed companies on Tehran Stock Exchange. *African Journal of Business Management*, 6(5), 1906–1915.
35. Samaha, K., Khlif, H., & Hussainey, K. (2015). The impact of board and audit committee characteristics on voluntary disclosure: A meta-analysis. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 24, 13–28.
36. Toumi, S. (2016). *Impact of governance mechanisms in managing banking risks and performance. The case of France, Germany and Japan*, phd thesis, Université Côte d'Azur, Institut supérieur de gestion, Tunis